

القطاع الخاص الذى يريده المجتمع

الأربعاء، ١٥ سبتمبر ٢٠٢١

تزامن اعلان الحكومة عن طرح رؤية جديدة لتشجيع القطاع الخاص، مع وفاة احد رجال الصناعة المصرية وما أعقبها من جنازة شعبية مهيبه، تؤكد بما لا يدع مجالا للشك ان الاخلاص في العمل جنبا الى جنب مع مراعاة الدور الاجتماعي هما مفتاح النجاح لرجل الاعمال. وللأسف فقد اختصر البعض القطاع الخاص في مجموعة ضيقة من كبار رجال الاعمال الذين يظهرون على السطح. بينما المفهوم اوسع من ذلك بكثير حيث يضم كل العاملين في الانشطة الاقتصادية المختلفة فى الزراعة والصناعات التحويلية كالمنتجات الغذائية والغزل والنسيج والملابس الجاهزة والورق والآلات والمشروبات، بالإضافة الى التشييد والبناء والنقل بكل انواعه وتجارة الجملة والتجزئة وغيرهم. ويبلغ عدد المنشآت العاملة في هذا القطاع نحو ٣.٧٤٢ مليون منشأة بنسبة ٩٩% من أجمالي المنشآت العاملة في مصر، وفقا للنتائج النهائية للتعداد الاقتصادي الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مع الاخذ بالحسبان انها لا تضم منشآت القطاع الحكومي ولا الهيئات العامة الاقتصادية. ويعمل بها نحو ١٢.٦ مليون مشغل. مع ملاحظة ان معظم المنشآت هي مشروعات متناهية الصغر بنسبة ٩٢% تقريبا ثم المشروعات الصغيرة بنسبة ٦% والباقي مشروعات متوسطة وكبيرة. وهنا تجدر الإشارة الى انه واذا كان الهدف التنموي المطروح هو مضاعفة النمو الى ثلاثة أضعاف النمو السكاني ، فان تحقيق هذا الهدف يتطلب إحداث زيادة منتظمة في رأس المال القومي وفى فاعلية استخدامه، ورفع معدلات استخدام الطاقة العاطلة وإصلاح الهياكل التنظيمية والمؤسسية للاقتصاد القومي ككل. وهكذا فإن زيادة معدلات النمو الاقتصادي ورفع معدلات التشغيل بالمجتمع، تتطلب زيادة الاستثمار الثابت. وبالتالي فان هناك دورا مهما وحيويا يقع على كاهل القطاع الخاص المصري خلال المرحلة الراهنة وتتطلب مشاركة فعالة وقوية لهذا القطاع إذا أراد ان يكون شريكا حقيقيا وفاعلا فى العملية التنموية بالبلاد. ويتمحور هذا الدور أساسا فى الاستثمار الجاد والبعد عن الاستثمارات العشوائية وقد قامت الحكومة بالعديد من الإجراءات والسياسات الهادفة لذلك منها تعديل التشريعات المنظمة للاستثمار والضرائب والجمارك، وكذلك خفض المستمر فى معدلات الفائدة فضلا عن المساندة التمويلية والمالية وخفض اسعار الغاز الطبيعي والكهرباء للصناعة، وحل مشكلات متأخرات دعم الصادرات. الخ من إجراءات ولكنها لم تفلح حتى الآن فى زيادة استثمارات هذا القطاع إذ تشير الإحصاءات إلى أن استثمارات القطاع الخاص قد تراجعت من نحو ٤٦.٤% من إجمالي استثمارات عام ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى نحو ٣٨% عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ وتقدر بنحو ٢٣% عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ و ٢٥% فى خطة العام المالي الحالي. تركز معظمها فى الاستثمارات العقارية والغاز الطبيعي والزراعة والاتصالات. الأمر الذى يشير إلى عدم قدرة هذا القطاع على إدارة عجلة الاقتصاد القومي فى ظل غياب الاستثمار العام حيث مازال يسير فى ركاب الاستثمارات العامة دون أن يبادر بالولوج إلى المجالات الاستثمارية المختلفة، وهى إحدى السمات الأساسية للقطاع الخاص حتى الآن.

وعلى الجانب الآخر فما زال القطاع الخاص يفضل الأسواق المحلية وبيتعد كثيرا عن الأسواق الدولية نظرا لارتفاع هامش الربح بالأولى. وهذا سبب منطقي في ضوء كون السلع غير القابلة للتداول ليست محكومة بعوامل السوق الدولية فأسعارها تتحرك بحرية في الأسواق الداخلية بينما السلع الأخرى تتأثر بعوامل السوق الدولية، وهذا الاختلاف النسبي في الأسعار يشجع على إنتاج المزيد من السلع للأسواق المحلية وليس العكس.

ومما يزيد من خطورة المسألة عدم وجود طبقة المنظمين بالمجتمع، وهم وحدهم القادرون على الاستخدام الجيد لهذه الاستثمارات والولوج بها في قطاعات إنتاجية جادة. ولكن غياب هذه الشريحة جنبا إلى جنب مع حرية الاستثمار دون وجود مخطط تنموي محدد بصورة واضحة قد أديا إلى ما يمكن تسميته عشوائية الاستثمار ومن ثم وجود استثمارات غير مطلوبة أو مرغوبة على الأقل في الفترة الراهنة. والأهم من ذلك وجود طاقات عاطلة كبيرة في العديد من الصناعات. فمن الضروري التفرقة بين الاستثمار الفعلي والاستثمار المرغوب فيه إذ انه وعلى الرغم من أهمية تراكم رأس المال في حد ذاته، إلا أن تحسين نوعية الموارد وفاعلية استخدامها له أهمية كبيرة أيضا. وفي المقابل فإن القطاع الخاص المنظم لم يستطع تعويض ما فقد من عمالة في القطاع العام بالإضافة إلى الزيادات السنوية في قوة العمل. هذا مع ملاحظة أن معظم العمالة التي لحقت بالقطاع الخاص قد انضمت إلى القطاع غير المنظم أغير الرسمي. وبالتالي سارت حركة التشغيل في المجتمع على عكس الاتجاه المستهدف والذي كان هادفا إلى أن يستوعب القطاع الخاص المنظم المزيد من قوة العمل وليس العكس. وفي هذا السياق يجب إعادة صياغة لغة الخطاب لدى جمعيات رجال الأعمال والمستثمرين، إذ غالبا ما تتم المساومة مع الحكومات لانتزاع بعض المكاسب لتنفيذ سياسات معينة، فحين تطالب الحكومة القطاع الخاص بإنجاز مهمة محددة نجده يشترط شروطا كثيرة وصعبة التحقيق مما يعوق المفاوضات أو الاتفاق وهي أمور تنبع من الحرص على المصالح الشخصية وإهمال المصلحة العامة والأدلة على ذلك كثيرة ومتنوعة. وبالتالي هناك دور مهم وحيوي يقع على كاهل القطاع الخاص المصري خاصة خلال المرحلة الراهنة التي تمر بها البلاد بمرحلة غاية في الخطورة وتطلب مشاركة فعالة وقوية لهذا القطاع إذا أراد أن يكون شريكا حقيقيا وفاعلا في العملية التنموية. وبعبارة أخرى فمازلنا نبحث عن نموذج طلعت حرب الذي كان يؤكد دوما أن الثروة الفردية إذا لم تتحول في الوقت ذاته الى ثروة عمومية، فلن ينجح قطاع الأعمال الخاص في ان ينهض بمهامه وتحقيق تنمية اقتصادية والرخاء لمجمل أفراد المجتمع.